دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دراسة احتياجات السوق لتخصص الاقتصاد المنزلي : تصميم الأزياء
المصدر:	مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة النجاح الوطنية
المؤلف الرئيسي:	مزاهرة، أيمن سليمان
مؤلفين آخرين:	علي، علاء(م . مشارك)
المجلد/العدد:	مج 22, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الصفحات:	795 - 810
رقم MD:	76472
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	العمالة الوافدة ، صناعة الملابس الجاهزة ، الأردن ، الصادرات ، الاقتصاد المنزلي ، تصميم الأزياء ، البطالة ، سوق العمل ، كليات الاقتصاد المنزلي ، خريجو الجامعات ، التطوير التربوي، الجامعات والكليات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/76472

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

دراسة احتياجات السوق لتخصص الاقتصاد المنزلي - تصميم الأزياء

The Study of the Market's Needs for the Major Home Economy – Fashion design

أيمن مزاهرة، وعلاء علي

Ayman Mazaherh. & Alaa Ali.

قسم العلوم التطبيقية. كلية الأميرة عالية الجامعية. جامعة البلقاء التطبيقية. الأردن

بريد الكتروني: mazaherh1960@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠٠٧/٢/٥). تاريخ القبول: (٢٠٠٨/٤/١٠)

ملخص

على الرغم من أن صناعة الملابس الجاهزة تعد من الصناعات الناشئة بالأردن إلا أنها سرعان ما احتلت المرتبة الأولى في الصادرات، حيث وصلت نسبتها إلى ٢٦.٨% من جملة الصادرات الوطنية في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، غير أنه وإلى الآن لا يوجد في الأردن خريج جامعي مؤهل للعمل بتلك الصناعة؛ إذ تعتمد أساساً على العمالة الوافدة سواء في عمليات التصنيع أو الإشراف والإدارة في الوقت الذي تتزايد فيه نسبة البطالة بين السكان المحليين. ويهدف هذا البحث إلى تعرّف المهارات والمعارف اللازمة للعمل بذلك المجال سواء في الصناعة أو التدريس لدمجهما في الخطط الدراسية لطالبات بكالوريوس الاقتصاد المنزلي، إذ أن هذا التخصص يعد أقرب التخصصات إلى تلك الصناعة لاشتماله على عدد من المساقات الخاصة بالأزياء.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المنزلي. تصميم الأزياء. احتياجات السوق.

Abstract

In spite of the fact that clothes industry is considered to be one of the new industries in Jordan, it gains the first rank among exports which reaches a percentage of 26.8% of the whole national imports in the first half of the year 2003. However , no qualified graduates are available to work in this field which depends essentially on Foreign hands (labor) either in the processes of manufacturing or administration and supervising , at the time the percentage of unemployment is increasing

among local citizen. This research aims at comprehending the skills and knowledge, required for that field either in manufacturing or teaching, in order to include them in the study plans of home economy which is considered to be the closest major to that industry since it includes a number of Fashion Design course.

Keywords: Home Economy. Fashion Design. Market's needs.

مقدمة

لعل ندرة موارد الأردن الطبيعية هي السبب وراء اهتمامه الفائق بثروته البشرية، فقد كانت نظرة القيادة الهاشمية دوماً إلى الإنسان على أنه أثمن ما يملكه الأردن. وكانت لهذه الرؤية دلائلها من أرض الواقع، فقد أيدتها تجارب العديد من الدول في مقدمتها ما يعرف بالنمور الآسيوية.

ولم تألُ حكومات الأردن المتعاقبة في ذلك جهداً، فما نراه الآن من تزويد المدارس بأحدث الأدوات والأجهزة وتحديث المناهج وحوسبتها هو نتيجة لذلك الجهد المتصل.ولم تكن الجامعات بمعزل عن ذلك فكانت الأفضلية لخريج الجامعات الأردنية في كثير من الدول العربية في العديد من التخصصات، وارتفع مستوى الأداء في المؤسسات المتنوعة بفضل كفاءة ذلك الخريج، فالمستشفيات الأردنية على سبيل المثال أصبحت مقصداً للقاصي والداني مما وفر للأردن موردا رئيساً للعملات الأجنبية.

ويُنظر إلى التطوير هنا على أنه ضرورة لازمة للحفاظ على ذلك المستوى، ونقصد بالتطوير هنا جانبين؛ أولهما يختص بالأجهزة والمشاغل والمختبرات ، أما الثاني فيشمل البرامج الدراسية والقائمين على التدريس. وفي الوقت الذي لا يستطيع فيه أحد أن ينكر ما تبذله الجامعات بشأن تحديث المعامل وإرسال البعثات فإن البرامج الدراسية لم تزل إلى الآن بحاجة ماسة للتطوير.

والمشكلة الثانية هي أننا لا نستطيع إغفال العلاقة بين تخصص الخريج وكفاءته من ناحية وما يحتاج اليه المجتمع من ناحية أخرى، فمن بين ٦٢٦٤١ خريجاً من الذين تقدموا إلى ديوان الخدمة المدنية في ستة الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٣م من الحاصلين على البكالوريوس لم يعين منهم سوى ١٧٤٩ خريجاً، أي ما نسبته ٢.٧٩% (ديوان الخدمة المدنية، ٢٠٠٥م، http://www.jemp.net.jo)، وفي الوقت نفسه لا يوجد إلى الآن في الأردن خريج جامعي مؤهل للعمل في مجال الصناعة التي تشكل ربع صادرات الأردن، ونقصد هنا صناعة الملابس الجاهزة التي تعد إحدى مجالات الاقتصاد المنزلي حيث شكلت ٣٠.٤% من صادرات الأردن في عام ٢٠٠٤م لتحتل بذلك المرتبة الأولى بفارق ضخم عن المنتجات المعدنية (الفوسفات والبوتاس)، التي وصلت نسبتها إلى ١٢.١% من جملة الصادرات الوطنية (التقرير السنوي لوزارة التخطيط، ٢٠٠٤).

إن عدم التنسيق بين الجامعة بوصفها مؤسسة تعليمية وسوق العمل من شأنه أن يؤثر سلباً على دورها في المجتمع، وعلى نظرة المجتمع لها، فضلاً عن عدم الاستفادة من الثروة البشرية (الثروة الرئيسية في الأردن) في ظل ارتفاع تكاليف الدراسة، وتوقع استمرارها في الارتفاع نتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها المنطقة، مما يجعل الكثيرين ينظرون إلى دفع بضعة آلاف من الدنانير من أجل الحصول على شهادة لا تفيدهم في الحصول على عمل مناسب نوعاً من العبث.

إن الحل لهذه المشكلات يكمن في وضع استراتيجية ثابتة لتطوير التخصصات والخطط الدراسية، بغرض إمداد المجتمع بما يحتاج اليه من كوادر من ناحية، وتلبية آمال الطالب وتطلعاته من ناحية أخرى، مع الأخذ في الاعتبار موارد الجامعة وإمكاناتها، وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة المتعلقة بتطوير برنامج بكالوريوس الاقتصاد المنزلي في جامعة البلقاء التطبيقية نظراً لاحتواء هذا البرنامج على بعض المساقات المرتبطة بتصنيع الملابس. فهو وإن كان غير موجّه إلى هذا المجال بالأساس، إلا أنه يظل أقرب التخصصات إليها، ومن ثم تبرز إمكانية تطوير هذه المساقات لإمداد المجتمع بما يحتاج إليه من كوادر متخصصة في تصميم الأزياء وتصنيع الملابس.

أهداف الدراسة

بيان متطلبات سوق العمل لخريجات الاقتصاد المنزلي/ تصميم أزياء وتصنيع الملابس والربط بين الخريجات وسوق العمل من خلال:

١. المواءمة بين مهارات الخريج ومتطلبات سوق العمل.

٢. تحسين التخطيط التعليمي وإثراء فاعليته.

٣. رفع نسبة تشغيل الخريجين وتحسين أداء سوق العمل.

٤. رفع كفاءة تعلم الطلبة وتحفيزهم.

٥. تعزيز مشاركة الموارد بين المؤسسات التعليمية وأماكن العمل.

أهمية الدراسة

١. ازدياد أهمية صناعة الملابس الجاهزة في الاقتصاد القومي- ٣٠.٤% من الصادرات الوطنية في عام ٢٠٠٤- يتطلب اهتمام الجامعات بها، بخاصة في ظل الصعوبات المستقبلية التي تواجهها تلك الصناعة، ويعد قسم الاقتصاد المنزلي في الجامعات الأردنية حالياً هو أقرب التخصصات إلى تلك الصناعة.

٢. يُعد قسم الاقتصاد المنزلي من الأقسام التي تحتاج إلى تجهيزات خاصة، ومن المنظور الاقتصادي فإن العائد من هذه التجهيزات يزداد مع زيادة عدد المستفيدين منها، وإذا كانت

إعادة النظر في البرامج الدراسية من السنن الحسنة التي دأبت عليها بعض الجامعات العربية والأجنبية لمواكبة متغيرات العصر، فإن تلك المراجعة تصبح واجبة في التخصصات حديثة النشأة كتخصص الاقتصاد المنزلي، وسوف تقدم هذه الدراسة لأصحاب القرار مصفوفة تشمل المفاهيم العلمية والمهارات العملية التي يتطلبها سوق العمل في مجال الأزياء و تصنيع الملابس.

٣. فى هذا السياق كشفت دراسة استطلاعية للباحثَيْن شملت ٦٠ خريجة وطالبة فى السنتين الثالثة والرابعة أن نحو ٣٨% منهن يشعرن بعدم القدرة على العمل فى أي مجال من مجالات الاقتصاد المنزلي (التغذية، التجميل، الأزياء) نتيجة تنوع المساقات مما يستدعي مراجعة شاملة لاحتياجات سوق العمل ومن ثم وضع خطط لتطوير البرامج.

فرضيات الدراسة

١. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العاملين في الصناعة والقائمين بالتدريس في تقديرهم لأهمية المساقات التي تُدرس في هذا المجال.

٢. عدم التوافق بين متطلبات سوق العمل في مجال صناعة الملابس الجاهزة وبين مساقات الأزياء في برنامج بكالوريوس الاقتصاد المنزلي الحالي.

منهجية البحث

١. دراسة أدبيات الموضوع، وتصميم استبانة للتعرّف على متطلبات سوق العمل لخريجات الاقتصاد المنزلي – تصميم الأزياء، حيث جرى تحكيمها والتحقق من صدقها وثباتها.

٢. مخاطبة المتخصصين في المجالات المستهدفة التي يُتوقع أن تعمل الخريجة فيها لتحديد المفاهيم العلمية والمهارات العملية التطبيقية الضرورية للخريجة كي تكون عاملة ناجحة.

٣. تنظيم مصفوفة المفاهيم العلمية والمهارات العملية الواجب توافرها في (خريجة الاقتصاد المنزلي – تصميم أزياء).

٤. التحليل الإحصائي.

وصف الأداة

اعتمدت بيانات هذه الدراسة على استبانة مكونة من المعلومات الشخصية وثلاثة أجزاء رئيسة هي:

- **الجزء الأول:** يتضمن ١٥ بنداً يمثل المعلومات النظرية.
- **الجزء الثاني:** يتضمن ٢٠ بنداً يمثل المهارات العملية.

- **الجزء الثالث:** يتضمن ٥ بنود يمثل مهارات أخرى.

وأمام كل عبارة من عبارات الاستبانة مقياس متدرج من خمس نقاط من(٠-٤) تمثل درجة الأهمية وقد أعطيت الدرجات ٠، ١، ٢، ٣، ٤ على التوالي.

عينة الدراسة

مثلت العينة جميع المصانع المؤهلة في المناطق الصناعية في عمان واربد بواقع ٢ إلى ٣ أفراد من مستوى الإدارة العليا في كل مصنع، وبذلك وصل عدد الاستبانات التي تم جمعها من ذلك المصدر إلى (٣٧) استبانة تمثل ٦٠.٧% من مجموع العينة.

أما العدد الباقي من الاستبانات (٢٣) استبانة فقد تم جمعها من المدارس المهنية الثانوية للإناث في عمان واربد، بحيث تمثل كل مدرسة باستبانتين إلى ثلاثة وهو ما يعادل ٣٧.٧% من مجموع العينة وتم إهمال استمارة واحدة لعدم اكتمال معلوماتها (١.٦%).

جدول (١): يبين خصائص مواقع عينة الدراسة.

الموقع	**العدد**	**النسبة %**
مدرسة مهنية أو مركز مهني	٢٣	٣٧.٧
مشغل أو مصنع أزياء	٣٧	٦٠.٧
استبانة مفقودة	١	١.٦
المجموع	٦١	١٠٠

جدول (٢): يبين تصنيف خبرات الاختصاصيين الذين طلب منهم ملء الاستبانة.

سنوات الخبرة	**العدد**	**النسبة**
أقل من ٥ سنوات	١٢	١٩.٧
من ٦ إلى ١٠ سنوات	١٩	٣١.٢
(١١-١٥) سنة	١٧	٢٦.٩
أكثر من ١٥ سنة	١٢	٢٠.٦
استبانة مفقودة	١	١.٦
المجموع	٦١	١٠٠

المعالجة الإحصائية

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة أسلوبين لمعالجة البيانات إحصائياً وهما:

أ. الأسلوب الإحصائي الوصفي

ب. الاستدلال الإحصائي (اختبارات الفرضيات).

وقد تم توظيف أحد الأسلوبين أو كليهما معاً في أثناء عرض نتائج تحليلات الدراسة لكي تحقق الهدف الأساسي منها، وفي سبيل إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات استخدمت حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

وعند اعتماد الأسلوب الإحصائي الوصفي استخدمنا مربع كاى لتعّرف الفروق بين القائمين بالتدريس والعاملين بالصناعة فى تقديرهم لأهمية المساقات المقترحة.

صدق الأداة

لقد قام الباحثان بصياغة عبارات الاستبانة لتمثل المفاهيم والمهارات المستخدمة جميعها في عدد كبير من الجامعات العربية والعالمية، وقد جرى تحكيم هذه الاستبانة من قبل اختصاصيين في مجال الاقتصاد المنزلي في الأردن ومصر، وقد تمت عمليات المقارنة والاسترشاد بالدراسات العربية والأجنبية في مراحل بناء أداة هذه الدراسة جميعها، كي تتناسب طبيعة الدراسة والعينة.

الدراسات السابقة

بالرغم من وجود عدد من الدراسات السابقة التي أشارت إلى تراجع المحافظة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بسبب تراجع النمو في رأس المال البشري (Lucas, 1988, P. 23)، إلا أن الأمر يسير على خلاف ذلك في المنطقة العربية حيث تشير بعض الدراسات إلى أن تزايد المخزون التعليمي لم يمنع من تراجع الإنتاجية خلال العقود الأخيرة (World Bank, 2003, P.62)، وهذا لا يعود فقط إلى ضعف الصلة بين التعليم وسوق العمل من حيث الكم والكيف (المحتوى) فقط وإنما أيضا قد يشير إلى خلل في ظروف التشغيل (الشخص المناسب في المكان المناسب) والحوافز وتنظيم العمل ومواءمته لموارد الإنتاج بما فيها التكنولوجيا المستخدمة وفرص مواكبة الحاجات المتجددة من خلال التدريب وإعادة التأهيل أيضاً.

وإذا كان من البديهي أن تصيب البطالة فئة الشباب والداخلين إلى سوق العمل دون خبرات سابقة، فإن تزايد البطالة بين حملة الشهادات في عدد من البلدان العربية أمر يدفع الى التفكير في المدى الذي تتم فيه الاستفادة من الموارد البشرية، ومن الاستثمارات التي تنفق في التعليم، للكشف عن مدى ملاءمة التعليم للعصر وسوق العمل. "التقدم التقانى والإستثمار فى رأس المال البشري"، ٢٠٠٦ / http://www.Arab-api-org.

فإذا كان الاهتمام بالموارد البشرية والإنفاق على البحث العلمي والتطوير أحد أسباب نجاح تجربة النمور الآسيوية (Romer, et al., 1990, 20-29)، مما دفع بالعديد من الاقتصاديين إلى تبني فرضية وجود علاقة تكاملية بين نمو الاستثمارات البشرية وتطور قطاع الصادرات كدراسة (Levin & Raut, 1997, P.158) والتي أجريت على ٣٠ دولة شبه صناعية شملت الفترة (١٩٦٥-١٩٨٤)، فإن الأمر يسير على عكس ذلك في بعض الدول العربية، إذ تتزايد نسبة البطالة بين حملة الشهادات العليا مما يتناقض مع النظرة العامة والفردية إلى التعليم على أنه مزيج من الاستهلاك والادخار معا؛ فإنفاق الأسرة على التعليم ليس بغرض الاستمتاع به وحسب، وإنما أملاً في الحصول منه على عوائد مستقبلية متمثلة في فروق الأجر الناجمة عن الاختلاف ما بين مستوى تعليمي وآخر، فضلا عن اعتقادها بأن التعليم يشكل ضماناً ضد البطالة.

ولقد لخصت دراسة (الزعبي، والتل، ٢٠٠٣، ص١٨٢٠) أهم المزايا التي ينتظر أن تجنيها الدولة جراء إنفاقها على التعليم والتي تتمثل في: نمو الناتج المحلي، ونمو الصادرات ونمو الطلب على الموارد البشرية وما يستتبعه ذلك من تقليل نسبة البطالة بكافة أشكالها وهي:

١. فرط التعلم: بمعنى أن أرباب العمل أصبحوا يطلبون شهادات عليا لملء وظائف كانت تعطى لحملة مؤهلات أقل نتيجة فائض العرض من حملة الشهادات، مما يمثل هدراً في الموارد البشرية.

٢. البطالة المقنّعة وبخاصة في الحكومة والقطاع العام، حيث كانت هذه الجهات تكفل تشغيل حملة الشهادات لأسباب سياسية واجتماعية أكثر منها اقتصادية.

٣. البطالة الصريحة، وهي النوع الوحيد الذي يتم حصره في الإحصاءات.: "التقدم التقانى والإستثمار فى رأس المال البشرى"، http://www.Arab-api-org/٢٠٠٦

وفى سائر الحالات فإن مشكلة الصلة بين التعليم وسوق العمل من حيث الكم والمحتوى تطرح نفسها، حيث يؤدي عدم إيجاد الحلول لها إلى تراجع الإنتاجية وارتفاع تكلفة العمل، ومن ثم خسارة في القدرة التنافسية للمنتجات وتدهور معدلات النمو.

وقد أكد الأدب التربوي الحاجة إلى برامج تدريس تتفحص التفاعل بين العلم والمجتمع، وأنه لا بد من أن تتلاءم البرامج الدراسية مع البيئة الاقتصادية للمجتمع (Manzelli, 1980, p253-266).

أسباب الفجوة بين الجامعات وسوق العمل

١. زيادة الضغط السكاني على منظومة التعليم: فقد ارتفع عدد الطلبة في الوطن العربي من ٤٢.٩ مليون طالب في عام ١٩٨٧ إلى ٥٩.٢٤ مليون عام ١٩٩٧، وارتفع عدد المدرسين من مليون و٩٢٨ ألف أستاذ عام ١٩٨٧م إلى ٣ ملايين عام ١٩٩٧(UNESCO,1999) أي أن نسبة الأساتذة والطلبة قد وصلت إلى ٢٤.٦٦% من عدد السكان في عام ١٩٩٧م

مما يتسبب في زيادة الضغط على منظومة التعليم التي تعاني بالفعل من العديد من المشكلات.

٢. التطور السريع في التقدم العلمي والتقني: حيث انخفضت المدة بين الاختراع والتطبيق، وزادت حماية الملكية الفكرية؛ مما أثر في عمليات التصنيع من حيث استخدام المواد الجديدة في الإنتاج واستخدام التقنية والاتصالات والحاسبات الإلكترونية، وقد أثر ذلك كله في أسواق العمل من حيث:

أ. محتوى المهن وهيكلها: فقد برزت مهن جديدة واختفت أخرى، فهناك نسبة من المهن الممارسة اليوم لم تكن معروفة لعقود مضت أو لم تكن بالوزن ذاته في سوق العمل.

ب. طريقة أداء المهن حتى التقليدية منها من حيث:

- استعمال الحاسبات في ممارسة المهن.
- إلغاء مفهوم المسافات وتقييده.
- تغيير مفهوم مكان العمل (بروز إمكانية العمل في المنزل وتغير مفهوم رب العمل).
- استعمال طرق المحاكاة في ممارسة المهن.

استراتيجيات ربط البرامج التعليمية بسوق العمل

١. استراتيجيات الربط المحكمة: وتهدف إلى التأكد من أن مهارات الخريج تعنى بالمتطلبات المحددة في سوق العمل، حيث يحدد القانون أو أنظمة الاعتماد المهني أو كليهما معاً متطلبات المهارات ومجمل القول أن استراتيجيات الربط المحكمة تكون مناسبة عندما تتطلب الصناعة مجموعة مهارات محددة تحديداً عالياً. وفى تصميم الاستراتيجيات والآليات لهذا الربط فإن الاهتمام الرئيس هو إظهار مهارات الخريج التي تتطابق مع مواصفات الصناعة أو مجال العمل ، ويتم التركيز على تصميم البرنامج الدراسي المبني على الكفاءة .

٢. استراتيجيات المهارات غير المحكمة: هدفها مساعدة الخريجين على أن يجدوا عملاً ويحافظوا عليه أكثر من تلبية الطلب على مهارات محددة، حيث تعطى الأولوية لإعداد الطلبة حتى يجدوا عملاً ويبدأوا ببناء أعمال تتطور مع الزمن اعتماداً على مجال المهارات التي يمكن تطبيقها في مجالات توظيف متنوعة.

وتركز الاستراتيجيات غير المحكمة على تصميم البرامج والمنهاج التعليمي، حيث تهدف إلى إنتاج مهارات ذات أساس ثابت، ومهارات تحويلية أو قابلة للتحويل. أما العمليات التعليمية

فتهدف إلى بناء ثقة الطلبة بأنفسهم والإبداع والمرونة وتعزيز الفهم الواقعي لسوق العمل وعالم الأعمال.

ومجمل القول إن الاستراتيجيات غير المحكمة تكون مناسبة ضمن ظروف معينة لا يسعى فيها إلى الوفاء بمتطلبات سوق العمل من ناحية المهارات الخاصة، ولكن للوفاء بمتطلبات الطلبة والحصول على وظائف وفرص عمل يستطيعون المحافظة عليها.

٣. منهج مشترك: يجب أن تتضمن الاستراتيجيات غير المحكمة في كليات جامعة البلقاء التطبيقية تشكيلة من الاستراتيجيات المحكمة وغير المحكمة وفق ما يقتضي الموقف. (Setvet, 2003, p.5).

صناعة الملابس الجاهزة في الأردن

لا تتمتع صناعة الملابس الجاهزة بتاريخ طويل في الأردن فهي إلى خمس سنوات مضت لم تكن تشكل سوى ٣% من صادرات الأردن، ولكنها تطورت على نحوٍ سريع لتحتل المرتبة الأولى في الصادرات الأردنية بنسبة ٣٠.٤% من جملة الصادرات في عام ٢٠٠٤، حيث وصلت قيمتها إلى ٧٠٨.٦ مليون دينار(شكل رقم ١) ويرجع هذا النمو إلى:

١. توقيع الأردن لاتفاقية الكويز واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، مما أتاح الفرصة للمنتج الأردني للدخول إلى سوق الولايات المتحدة بأسعار منافسة. والمعروف أن نسبة استهلاك الولايات المتحدة للمنسوجات تبلغ ٢٠% من الاستهلاك العالمي بالرغم من أن عدد سكانها لا يزيد على ٥% فقط من سكان العالم (Brown & Rice, 2001, p.25)، وقد شجع هذا عدداً كبيراً من المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الأردن للاستفادة من مزاياه التصديرية إلى أكبر سوق في العالم.

٢. إن هذه الصناعة لا تحتاج إلا إلى تكنولوجيا بسيطة من السهل امتلاكها، بالإضافة الى أن الأردن يتميز بتوافر الأيدي العاملة، فعلى الرغم من أن عمّال الحياكة لا يعدون من العمال مرتفعي الأجر فى الدول المتقدمة إلا أن ذلك الأجر يبلغ في المتوسط ٩ دولارات ونصف الدولار / الساعة (Brown & Rice, 2001, p.27) وهو يزيد كثيراً عن أجر أي عامل في الأردن.

٣. الموقع الجغرافي للأردن واستقرار أوضاعه الأمنية والسياسية والاقتصادية.

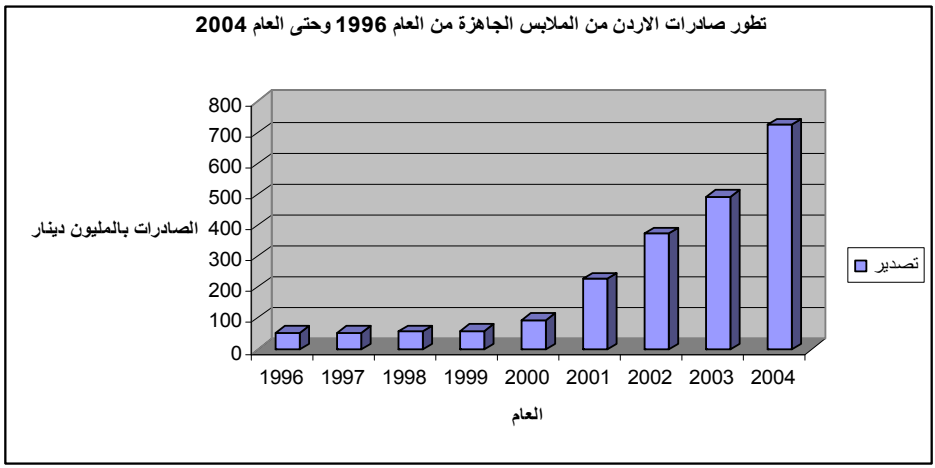

شكل (١): تطور صادرات الأردن من الملابس الجاهزة من العام ١٩٩٦ وحتى العام ٢٠٠٤*.

المخاطر التي تواجه هذه الصناعة

تتمثل أبرز هذه المخاطر في بدء العمل باتفاقية الجات، التي كان من المقرر العمل بها في ٢٠٠٥م حيث سيترتب عليها إنهاء المزايا التصديرية التي يتمتع بها الأردن، مما سيجعل المنتَج الأردني عالي التكلفة بالنسبة إلى بلد كالصين مثلاً، فالواقع أن مصدر قوة المنتج الأردني حالياً يكمن في علاقاته السياسية والتجارية المميزة التي مكنته من الحصول على مميزات تصديرية من خلال اتفاقية الألياف المتعددة (Multi Fiber Agreement) حيث تتيح هذه الاتفاقية للدولة إعطاء مزايا تصديرية لدولة ما أو لأخرى تبعا لمصالحها السياسية والاقتصادية، على عكس الجات التي تلغي كل القيود الكمية والجمركية.

وللدلالة على خطورة ذلك نكتفي بأن نشير إلى ارتفاع نسبة المنتجات الصينية من ٩% إلى ٥١% في السوق الأمريكية خلال عامين فقط بعد رفع الولايات المتحدة للقيود الجمركية عن ٢٩ نوعاً من الملابس في ٢٠٠١، مما دفع عدداً من المنتجين هناك إلى أن يلتمسوا وضع قيود جمركية على صادرات الصين. وللأسف فإن السوق المحلية لا تشكل عامل جذب لمحدوديته من حيث عدد المستهلكين وعدم قدرة المنتج على الاستفادة من مميزات الإنتاج بكميات ضخمة، ولا شك في أن ذلك يؤثر في الاقتصاد الوطني (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٥).

وتترتب على هذه المشكلة مشكلة أكبر تتمثل في أن ٢٦٥٥٣ عاملاً يعملون في تلك الصناعة بالمدن الصناعية وحدها بما يشكل ٦٢.٥% من جملة العاملين بتلك المدن في ٩٧

* المصدر: وزارة التخطيط، ٢٠٠٥.

شركة من أصل ٥١٤ شركة تعمل بتلك المدن بجملة استثمارات ٢٩١.٤ مليون دينار تشكل ٢٥% من إجمالي الاستثمارات المقدرة بـ ١١٦٣.١٣٣ مليون دينار (مؤسسة المدن الصناعية، ٢٠٠٦).

ولاشك أن ذلك يتعارض مع الخطط الطموحة لوزارة التجارة والصناعة التي تهدف إلى زيادة حجم الصادرات ليصل إلى ٢١٢٨ مليون دينار في عام ٢٠١٠، واستحداث ٨٨ ألف فرصة عمل كما هو معلن (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٥).

إننا يمكن أن نتخيل الأثر الذي يحدثه تدريب ١١٨٠٠ عامل سنويا في تلك الصناعة، سواء كان ذلك الأثر في معدل التنمية أو في نسبة البطالة. لكن التحديات التي تقف حجر عثرة في سبيل ذلك، والتي يجب عدم التقليل من شأنها، لا يمكن مواجهتها إلا بالمشاركة الجادة من قبل الجامعات والمؤسسات البحثية. فلن تكون الجهود السياسية وحدها كفيلة بذلك في المرحلة القادمة. فمن المؤسف ألا نجد من بين ٨ جامعات حكومية و١٣ جامعة خاصة جامعة واحدة تمنح درجة البكالوريوس في الأزياء وتصنيع الملابس، بل إن هناك العديد من الكليات الجامعية المتوسطة قد ألغت هذا التخصص من بين برامجها الدراسية.

النتائج والمناقشة

يعتبر تخصص الاقتصاد المنزلي من التخصصات الحيوية التي لها علاقة مباشرة بحياتنا اليومية التطبيقية، وعلى كافة المستويات المنزلية والصناعية والحياتية، وفيما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها:

١. **كانت أكثر البنود استحواذاً على اهتمام فئتي عينة البحث هى: (جدول رقم ٣).**

أ. القدرة على العمل ضمن الفريق.

ب. أنواع الماكينات والغرز والوصلات.

ج. رسم الباترونات الحريمى والرجالى والأطفال وتحويرها.

د. تنفيذ العينات على الماكينة.

وإذا كانت العناصر الثلاثة الأخيرة هى من المتطلبات الأساسية للعمل في هذا المجال ويتضمنها حالياً برنامج بكالوريوس الاقتصاد المنزلى، فإن العنصر الأول والخاص بقياس أهمية القدرة على العمل ضمن الفريق شكل إجماعاً غير متوقع، ويمكن للجامعة تأصيله فى الطالب من خلال:

- تشجيع الأنشطة الطلابية التى تنمى لدى الفرد روح الانتماء للجماعة.
- توظيف فكرة مشاريع التخرج بشكل يهدف إلى إيجاد نوع من التفاعل داخل المجموعة.
- تضمين برنامج الدراسة مساقاً يختص بالدراسات النفسية والاجتماعية.

٢. **أما أقل المساقات استحواذاً على اهتمام عينتي البحث فكانت بالترتيب:**

أ. تصميم الإكسسوارات.

ب. تصميم سطح القماش.

ج. إعداد عروض الموضة.

د. تاريخ الأزياء.

غير أننا يجب ألا نغفل الأثر الذى أحدثه اختلاف العدد بين عينتى البحث، حيث لا تحتل هذه المساقات مرتبة متقدمة لدى العاملين في الصناعة والذين يشكلون النسبة الأكبر من عينة البحث.

٣. **وبالنسبة لتحقيق الفرض الأول**

فقد عكست النتائج تبايناً حادا بين القائمين بالتدريس والعاملين في الصناعة فى تقديرهم لأهمية المساقات المقترحة، حيث أوضح التحليل الإحصائي باستخدام مربع كاي معنوية الفروق بين الفئتين في ١٧ مساقاً من ٤٠ مساقاً مقترحاً بما يتجاوز ثلث عدد المساقات. (جدول رقم ٣).

وعلى حين أعطى العاملون في الصناعة أهمية أكبر لمساقات التراكيب النسجية، والخامات، وعمليات البيع ومسئوليات البائع والمشترى واقتصاديات الإنتاج، أعطى المدرسون أهمية أكبر لمساقات تاريخ الأزياء، وتخطيط وإدارة عمليات البيع، والتأثيرات النفسية والاجتماعية للملابس، وتحليل النصوص المسرحية وتصميم الملابس الخاصة بها، وإعداد عروض الموضة، وتشكيل الملابس على المانيكان.

وإذ يبدو هذا الاختلاف طبيعيا نتيجة اختلاف المجالين إلا أن ذلك يُوحى بانفصال المؤسسات التعليمية عن سوق العمل في تلك الصناعة. وبالرغم من أن أحداً لا يستطيع أن يُقلل من أهمية المساقات التى أولاها القائمون بالتدريس أهمية أكبر إلا أن تلك الأهمية تعتمد على مجال عمل الخريج؛ فهذه المساقات وإن كانت تعد ضرورية للعمل فى بيوت الموضة إلا أنها لا تعد بنفس الأهمية عند العمل في الصناعة، وهذا هو الحال نفسه عند الحديث عن المساقات التى أولاها العاملون في الصناعة أهمية أكبر.

غير أن الأولوية كما يرى البحث تبقى دائماً لتلبية احتياجات الصناعة وذلك لسببين أساسيين يكمن أولهما فى تفوق الصناعة على بيوت الأزياء فى قدرتها على استيعاب عدد أكبر من الخريجين، بل وحاجتها إلى هذا العدد، أما الثانى فيتمثل فى اقتران العمل في بيوت الأزياء بالموهبة الفطرية التى قد لا تكون متوفرة لدى الطالب، فضلا عن حاجة المساقات المرتبطة بها لعدد من الكوادر والتجهيزات التى قد يصُعب توفيرها.

وبالنسبة للفرض الثانى

فقد أبرزت النتائج أيضا عدم كفاية مساقات الأزياء التي تدرس في برنامج بكالوريوس الاقتصاد المنزلي في كلية الأميرة عالية الجامعية لاحتياجات الصناعة. فإذا كان البرنامج لا يحتوى على أية مساقات غير ضرورية لسوق العمل، فإنه يوجد عدد من المساقات يجب إضافتها لبرنامج البكالوريوس إذا ما أردنا لهذا الخريج أن يكون مؤهلا للعمل في ذلك المجال كمساق اقتصاديات الإنتاج الذي احتل مرتبة متقدمة في سلم أولويات العاملين في الصناعة.

٤. **لوحظ من خلال التحليل الإحصائى**

اتساع مدى الإجابات عند المدرسين مقارنة بالعاملين في الصناعة مما يشي بنوع من اختلاف المفاهيم بين المدرسين أنفسهم على عكس العاملين في الصناعة الذين تبدو آراؤهم أكثر اتفاقاً مما يفتح المجال أما التساؤل عن خبرات هؤلاء المدرسين ومدى حاجتهم إلى التدريب.

٥. **وفيما يتعلق بكيفية إجراء التطوير فيوجد عدد من الحلول المقترحة وهى:**

أ. دمج أكبر قدر ممكن من هذه المهارات في مساقات البرنامج الحالية.

ب. إعطاء عدد أكبر من مساقات التخصص الاختيارية مع الأخذ في الاعتبار أن يختار الطالب هذه المساقات كحزمة واحدة، بمعنى وجود حزمة من المساقات خاصة بالأزياء وأخرى خاصة بالتغذية وثالثة خاصة بالتجميل.

ج. يمكن زيادة عدد مساقات التخصص سواء فى الأزياء أو التغذية أو التجميل على حساب المواد التربوية، حيث تشكل الأخيرة ما يقرب من ٣٠% من المساقات التى يدرسها الطالب.

د. يمكن أن نطور تخصص أزياء تربوي ليصبح خريجه مدرساً، وتخصصاً آخر للأزياء وتصنيع الملابس.

التوصيات

إعادة النظر في برامج مؤسسات التعليم العالي لمواكبة احتياجات التنمية وسوق العمل بالتعاون مع مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، مع مواكبة التقدم العلمي والتقني، بحيث تصبح هذه البرامج أكثر تجاوباً في تهيئة القوى العاملة لمتطلبات التنمية المتجددة.

لذلك نقترح تطوير تخصص برنامج الاقتصاد المنزلي ليشمل التخصصات الدقيقة الآتية:

١. اقتصاد منزلي / تربوي لتخريج معلمات اقتصاد منزلي.

٢. اقتصاد منزلي – تصميم الأزياء وتصنيع الملابس لتخريج اختصاصيين للعمل في مواقع إنتاج الملابس.

بحيث يتم أداء ذلك التطوير على مرحلتين:

الأولى: تطوير محتويات الخطط الحالية بإضافة عدد من الموضوعات الهامة التى أبرزتها الدراسة، بحيث لا تتعارض هذه الخطوة مع أيٍ من التخصصات الأخرى فى برنامج الاقتصاد المنزلي.

الثانية: تأتى بعد تزايد أعدد الطالبات الملتحقات بالتخصص، حيث يتم تعزيز التخصص بالأجهزة والكوادر البشرية اللازمة لأن يقوم بنفسه كتخصص فرعي للاقتصاد المنزلي.

المراجع العربية والأجنبية

- "التقدم التقني والاستثمار في رأس المال البشري".(٢٠٠٦).http://www.arab-api.org
- الزعبي، بشير. وقاسم، التل. (٢٠٠٤). تأثير رأس المال البشري والصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن. أبحاث اليرموك. (٣) – ب. ١٧٩٦-١٨٢٨.
- وديع، عبد الحميد. (١٩٩١). "الموارد البشرية واستراتيجية تطور العلوم والتقانة في الوطن العربي". المجلة العربية للعلوم. (١٧). ٥٠-٥٥.
- ديوان الخدمة المدنية. عمان- الأردن. (٢٠٠٥). http:// www.jemp.net.jo.
- وزارة التخطيط. عمان – الأردن. (٢٠٠٥) . التقرير السنوي.
- مؤسسة المدن الصناعية الأردن. (٢٠٠٦). الإحصائيات السنوية.
- زحلان، أحمد. (١٩٩٩). العرب وتحديات العلم والتقانة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- عبد الجابر، تيسير. (١٩٨٧). دور التعلم عن بعد في ديمقراطية التعليم في الوطن العربي. منتدى الفكر العربي. ٧٧-١٠٤.
- وزارة التجارة والصناعة. (٢٠٠٥). ملخص التجارة الخارجية. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- منظمة العمل الدولية. (٢٠٠٢). الكتاب الإحصائي السنوي.

- Bartel, A. P. & N. Sicherman, (1998). "Technological Change and the Skill Acquisition of Young Workers". Journal of Labour Economic. October 16 (4). 718-755.
- Brown, Patty. & Rice, Janet. (2001). "Ready to wear: Apparel analysis". Prentice hall, New Jersey, 25-27 USA.
- De Ferranti, David M, IBRD, (2003). "Closing the Gap in Education and Unemployment in Egypt". Egyptian Center For Economic Studies. Cairo-Egypt. p. 203-216.
- Kim, S. J. & Lee, J.J. (1999). "Growth Gains from Trade and Education". IMF Working paper WP/9/23. March. 279.
- Levin, A. & Raut. (1997). "Complementation between export and Human Capital in economic growth: evidence from the semi-industrialized countries". Economic Development and Culture change. 155-174.
- Lucas, R. (1988). "On the Mechanics of economic development". Journal of Monetary Economics. (22). 3-42.
- Mingat, Alain, Jee-Peng Tan, and Shobhana Sosale, (2003). "Tools for Education Policy Analysis". World Bank Washington. D.C.
- Mazelli, P. (1980). "Science Society and trends in science education - some thoughts on the development of integrated science in educational system of the world". European Journal of Science Education. 2(3). 253-266.
- Psacharopuls, G. (1994). "Returns to investment in Education A Global Update". World Development. 22(9). Sep 94.
- Romer, Luis A. Rivera-Batiz (1990). "A contribution to the Experiences of Economic Growth". Brown University, Department Working paper. P: 20-29.

- Schultz, T.W. (1989). "Investing in People" Schooling in Low Income Countries". Economics of Education Review. 8(3). 219- 223.
- Wadie, M.A. (1999). "Human Resources: Demographic and Labor Market Characteristics in The World .In AL-Kawaz (ed). Socio-economic Indicators and Classification of Arab Economies". The American University in Cairo press. Cairo. 62-112.
- Wessen, J.P. (1985). "Science Courses and Social issues". The Australian Science Teacher Journal. 31(96). 15-21
- World Bank. (2003). "Lifelong Learning in the Global Knowledge Economy Challenges for Developing Countries". World Bank. Washington D.C.